

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
قسم: علوم الاقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع

أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي
(دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015))

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:
د/ بلعباس رابح

من إعداد الطلبة:
- طيوب حسين
- شادي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مغني ناصر	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
بلعباس رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

تشكرات

نشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل بلعباس رايح المشرف

على هذه المذكرة على ما قدمه لنا من إرشادات وتوجيهات

ومتابعة لهذا العمل في مختلف مراحلها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء

لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل

الأساتذة والزلاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعاننا

من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله مني

ويجعل ثوابه في ميزان أعمالي.

إلى قرّة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والدي العزيزين أطال الله عمرتهما

إلى أختوتي وأخواتي سفيان، إيمان، آمنّة، سميمة.

إلى عائلتي الصغيرة سفيان، فرحات، يوسف، نبيلة، ملكة، رنيم،

لينّة، آلاء الرحمان، فدوى، محمد الأمين

إلى كل الأهل والأصدقاء: سميمة، عبد الوود، نور الدين، كنزة، وسام

إلى كل طالب علم مجتهد أهدي هذا العمل المتواضع.

حسين

أهدي هذا العمل المتواضع لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله مني

ويجعل ثوابه في ميزان أعمالي.

إلى قرّة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقيقتها والدي العزيزين أطال الله عمرهما

إلى زوجتي العزيزة

إلى ابنائي نجاء، وديع، كنان

إلى أختي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل طالب علم مجتهد أهدي هذا العمل المتواضع.

نور الدين



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	تشكرات
II-III	اهداء
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الاشكال
ب-و	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي.
08	تمهيد:
09	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
09	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله.
12	المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف.
13	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.
14	المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف.
14	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت.
16	المطلب الثاني: نظام الصرف المرن.
18	المطلب الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة.
19	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.
20	المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالتضخم.
22	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي.
23	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالبطالة.
25	المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.
28	خلاصة الفصل الأول

	الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.
30	تمهيد:
31	المبحث الأول: دراسة تحليلية وبيانية للمتغيرات.
31	المطلب الأول: تقديم وتعريف المتغيرات.
32	المطلب الثاني: دراسة وضعية لواقع الاقتصاد الجزائري.
40	المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي الاقتصادي.
40	المطلب الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.
41	المطلب الثاني: صياغة النموذج رياضيا.
43	المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.
58	خلاصة الفصل الثاني
60	خاتمة عامة
64	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن	01
28	تطور سعر صرف الدينار الجزائري (1990-2015) مقابل الدولار	02
30	تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	03
32	تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	04
33	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015) مليار دولار	05
35	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	06
39	نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)	07
40	نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على معدل التضخم (1990-2015)	08
42	نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على معدل البطالة (1990-2015)	09
43	نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات (1990-2015)	10
46	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة للنمو الاقتصادي	11
47	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة للتضخم	12
49	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة للبطالة	13
50	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة لميزان المدفوعات	14

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	تطور سعر صرف الدينار الجزائري (1990-2015) مقابل الدولار الأمريكي	01
30	تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	02
32	تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	03
33	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015) مليار دولار	04
35	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية	05
40	أثر تطور سعر الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)	06
41	أثر تطور سعر الصرف على معدل التضخم (1990-2015)	07
43	أثر تطور سعر الصرف على معدل البطالة (1990-2015)	08
44	أثر تطور سعر الصرف على ميزان المدفوعات (1990-2015)	09

مقدمة عامة

تمهيد:

ظهر موضوع سعر الصرف كأحد أهم الإشكاليات التي تواجه الدول في رسم معالم مبادلاتها الخارجية، حيث أضحت التعامل في سوق العملات الأجنبية أحد أكثر التعاملات خطورة، ولقد شكل قرار الرئيس نيكسون (إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب) في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بداية جديدة لنظام نقدي دولي يتميز بالمرونة والسرعة والخطورة، بالإضافة إلى كثرة تقلب العملات مقابل بعضها البعض مما صعب تقييم تكافؤ أسعار الصرف، وأصبحت هذه الأخيرة إحدى أهم المتغيرات الأساسية التي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد، وذلك لتحقيق معدلات نمو ومستوى عام للأسعار مناسبين، ووصولاً إلى معدلات بطالة مقبولة وتوازن في ميزان المدفوعات.

وأظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية لما له من تطور ورفاه على المجتمعات وذلك من خلال زيادة الإنتاج الوطني. كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، فهي أحد أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات النقدية، ويعتبر نتاجاً للارتفاع الملموس والمستمر للمستوى العام للأسعار. وفيما يخص مشكل تعديل ميزان المدفوعات والبحث عن التوازن يعتبر أحد أهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي تطرح نفسها وبقوة أمام الفاعلين ومنتخذي القرار في الإدارة الاقتصادية، وذلك نظراً للانعكاسات السلبية التي يمكن أن يفرضها هذا الاختلال على التوازنات الداخلية والخارجية، كما تعتبر البطالة في الوقت الحاضر مشكلة كبيرة تعاني منها اقتصاديات دول العالم خاصة النامية منها.

وكباقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومعدلات تضخم معقولة مع تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتباع سياسة سعر صرف تؤثر تأثيراً إيجابياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ورفعت احتكار التجارة الخارجية، وطبقت إصلاحات

وتعدديلات كانت قد فرضتها ظروف العولمة والتحرر المالي خاصة بعد لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.

وفي ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين سعر صرف الدينار الجزائري ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

- الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن وضع الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:
ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟

من هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف وكيف يتم تحديده؟
- ماهي نظم سعر الصرف؟
- ما هي العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على العملة الأجنبية؟
- هل يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات؟
- فرضيات البحث:

- يعتبر سعر الصرف مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا.
- يتحدد سعر الصرف تبعا لنظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن أو أنظمة الصرف الوسيطة المتبعة من بلد إلى آخر.
- يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية وعلى أساسها تتحدد قيمة العملة الخارجية.
- يؤثر سعر الصرف على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

أهمية البحث:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا ويعكس كذلك مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، كذلك من خلال التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات.

أهداف البحث:

- نهدف من خلال الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نبرزها كالتالي:
- محاولة فهم وإدراك آليات تسعير أسعار الصرف في الأسواق العالمية.
- محاولة تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة في الجزائر.
- محاولة تحديد نسبة مساهمة تقلبات سعر الصرف في تفسير التغيرات التي تحدث في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع القياسي من أجل التعرف على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.
- تنمية المعرفة الذاتية بما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي.
- يرتبط الموضوع بسعر الصرف الذي يعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية.
- التطرق إلى الوضعية الجزائرية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حدود الدراسة:

تم تحديد في دراستنا إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة (1990-2015)، وتم اعتماد هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

منهج الدراسة:

تماشياً مع طبيعة البحث الذي يأخذ في شقه النظري عرض المفاهيم العامة حول سعر الصرف وكذا الوقائع المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الأحداث التي جرت على خلفية سعر الصرف كما تم استخدام أدوات التحليل الكمي المتمثلة في نماذج الانحدار الخطي فيما يخص التعامل مع البيانات لبناء النماذج القياسية وتقييمها.

الدراسات السابقة:

- دراسة إسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان "قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 14، 2014، وتهدف هذه الدراسة الى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 الى غاية 2012 وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري.

- بن الزاوي عبد الرزاق، "سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2007)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر سنة 2010-2011 وتهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي الجزائري عن طريق نموذج احصائي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي.

- سمية زيرار وآخرون، بعنوان "أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 02، سنة 2009 تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري والهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والواردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار قد تعمل على تحسين الحساب الجاري في الاجل القصير فقط.



صعوبات البحث:

- تم مواجهة جملة من العوائق والصعوبات تمثل أهمها في:
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
 - تضارب الإحصائيات والبيانات المقدمة عن الاقتصاد الجزائري بين البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

خطة البحث:

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منهما ما يلي:

الفصل الأول كان بعنوان **الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي**، تضمن ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف سعر الصرف وأشكاله، خصائص سعر الصرف، العوامل المؤثرة في تقلب سعر الصرف أما المبحث الثاني بعنوان **سياسات سعر الصرف** جاء فيه نظام سعر الصرف المرن، نظام سعر الصرف الثابت، وأنظمة الصرف الوسيطة وأخيرا جاء في المبحث الثالث علاقة سعر الصرف بكل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وكذا ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان **دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري** وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن دراسة تحليلية وبيانية للمتغيرات، أما المبحث الثاني فقمنا خلاله بصياغة نموذج قياسي اقتصادي وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

الفصل الأول:

الخلفية النظرية لسعر الصرف
وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد
الكلي

تمهيد:

تعتبر النقود أداة للتبادل ومقياس للقيمة في المعاملات التجارية الدولية، لذلك تطرح مشكلة اختلاف عملات الدفع وكذلك قوتها الشرائية، ويتم تحديد القيمة الخارجية للعملة بعدد وحدات العملات الأجنبية وهو ما يعرف بسعر الصرف. تتبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية، باعتبارها مصدرا للاحتياجات الدولية وكذا استعمالها في تمويل الواردات وكذا سداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

ونظرا لأهمية سعر الصرف وللتفصيل فيه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

تعتبر أسعار الصرف أداة الربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالتضخم، النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات، كما يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعدى كلما تغيرت الاحداث الدولية.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

يمكن إعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف وذكر أشكاله فيما يلي:

أولاً: تعريف سعر الصرف

- **التعريف الأول:** يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق¹.

- **التعريف الثاني:** يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى².

- **التعريف الثالث:** يمكن تعريفه على أنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ولسعر الصرف سعر شراء وسعر بيع، حيث يعتبر سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يدفعها المشتري لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وسعر البيع هو عدد الوحدات التي يطلبها البائع من العملة المحلية لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية³.

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية وعلى اعتبار أنه لا يمكن استخدام عملة وحيدة في

¹ عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص ص 53، 54.

² محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

³ مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 6.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

المبادلات الدولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي تتم بواسطتها المبادلات، وعلى هذا فإن عملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات.

ثانياً: أشكال سعر الصرف

يتميز عادة سعر الصرف بعدة أنواع هي:

- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة لنفس البلد¹.

- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلاً ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لن يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية؛ فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي²:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

¹ ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 13.

² شكري ماهر كنج، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 126.

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا.

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $1\$/P_{us}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر¹.

- **سعر الصرف الفعلي**: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير² "LASPYRE" للأرقام القياسية كالتالي:

$$TCNE = \sum_P Z_P \left(\frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \right) \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P INER_P \times 100$$

حيث:

$(e^{pr})_0$ و $(e^{pr})_t$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس

على التوالي.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

Z_P حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة³.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: الراجع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر له دلالة ملائمة على

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص ص 103-104.

² مؤشر لاسبير: هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح لإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف

يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- **المضاربة:** يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الآجل هو شراء أو بيع آجال العملات، بهدف تحقيق الأرباح وذلك حسب توقعات المضارب، أي الاستفادة من الاختلاف في سعر صرف العملات الحاضرة في السوق الآجلة؛ فالمضاربة هي التوقع بارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، فإذا توقع المضارب ارتفاع أسعار صرف عملة ما فإنه يقوم بشرائها في الحاضر بهدف بيعها في المستقبل عند ارتفاعها، أما إذا توقع المضارب انخفاضا في سعرها مستقبلا فإنه سيقوم ببيعها الآن بغرض شراءها في المستقبل بعد انخفاض قيمتها.

إن عمليات المضاربة تقبل بل تسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو تسعى إلى الوضع المفتوح وذلك على أمل أن تتمكن من تحقيق أرباح، فلو أن مضاربا توقع توقعا صحيحا للتغيرات في الأسعار الحاضرة في المستقبل فإنه سيحقق ربحا وإلا فإنه سيحقق خسارة فالمضارب يتعامل عادة في الأسواق الآجلة¹.

- **التغطية:** عمليات التغطية هي التي تتم قصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي وبعبارة أخرى هي الحماية ضد خطر الصرف الأجنبي الذي قد يتعرض له أحد الأعوان الاقتصاديين نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ على سعر عملة ما. فالعون الاقتصادي أو الشخص الذي عليه القيام بدفع أو استلام مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق هو معرض للمخاطرة، أي أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يسلم أقل مما كان يتوقعه بدلالة العملة المحلية فمن أجل اجتناب هذه المخاطرة يقوم العون الاقتصادي بعملية التغطية².

¹منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص58.

² سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري، ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 18.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

- **التحكيم:** يقصد بها شراء العملة في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، وهذه العملية تؤدي الى تحقيق التوازن في أسعار الصرف في الأسواق المالية في ظل التجربة التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق، والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز العالمية.

فالمراجعة أو التحكيم لا تلغي إمكانية تغيير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية ومن مميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين وتهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاديات المالية الدولية وفي الاقتصاد ككل، كما يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به وهي كالتالي:

- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري فإن الطلب على العملة يرتفع، أي إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات في البلد فإن سعر صرف العملة يرتفع وذلك لزيادة الطلب عليها².

- **التغير في معدل الفائدة المحلية والأجنبية:** يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة طلب العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

- **التدخلات الحكومية:** تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي بتدخله في السوق بيعا وشراء حسب ما يوافق السياسة المالية والاقتصادية.

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص 145.

² درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص11.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

- التغيرات في معدلات التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية ومالية من طرف الحكومة بواسطة سلطاتها النقدية، يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، أما في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في السوق.
- العوامل السياسية والعسكرية: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية فمن منطلق المقولة التي تقول إن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار¹.

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: "أوقية = 35 دولار" وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

بعد إعلان الرئيس الأمريكي " نيكسون " سنة 1971 إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، أي بعد انهيار نظام الصرف بالذهب اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيما يلي²:

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت

يمكن من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف لنظام الصرف الثابت وكذا مزاياه وعيوبه كالتالي:

أولا: تعريف نظام الصرف الثابت

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

- 1- عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

¹درفال يمينة، مرجع سابق، ص12.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص115.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

- 2-سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو¹ سابقاً، ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة سنة 1996.
- 3-ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة من العملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به².

ثانياً: مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت

- 1-مزايا نظام الصرف الثابت: له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:
- يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير.
 - يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلاد.
 - يسمح بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل.
 - يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح.
 - تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية الأخرى³.
- 2-عيوب نظام سعر الصرف: لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب نذكر منها:
- لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية اقتصاد البلاد.

1 الإيكو: عملة نقدية شكلية لحساب صرف العملة داخل الاتحاد الأوروبي وكانت هي النواة الأولى لعملة اليورو الحالية.

2 آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائريين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 06.

3 سعود مشكور جايد العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 100.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

- يعمل على حرمان الدولة من اتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الداخلي.
- يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه.
- البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية.
- لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة عاكسة للوضع الحقيقية للاقتصاد الوطني¹.

المطلب الثاني: نظام الصرف المرن

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى تعريف نظام الصرف المرن وكذا اهم مميزاته وعيوبه كالتالي:

أولاً: تعريف نظام الصرف المرن

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

- 1- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- 2- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيداً².

ثانياً: مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت

1- مزايا نظام الصرف المرن: له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:

- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.
- البنوك المركزية ليست في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياطات.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 47.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في اتباع أي سياسة داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.
- يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية.
- يعمل هذا النظام على التثبيط من مشاط المضاربة¹.

2- عيوب نظام الصرف المرن: يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية:

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم بها.
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- عدم استقرار أسعار الصرف تؤدي إلى استئحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.
- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات².

الجدول رقم: (01) مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن.
قابلية التحويل خارجية.	قابلية التحويل شاملة.
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية.	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في سوق الصرف.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائياً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ سعيدة شطبانتي، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق ص 35.
² بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص90.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

حرية الدفع محدودة.	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال).
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار الى غاية 1971.	طريق تلقائية للدفع: بالدولار، الفرنك، المارك....
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائياً.
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية.	الآثار التضخمية مهمة جداً وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات.
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرونة.

المصدر: بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص91.

المطلب الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة

سيتم التطرق إلى تعريف نظام الصرف الوسيط وكذا اهم مزاياه وعيوبه من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف نظام الصرف الوسيط

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم (Rienhat 1998) و (Williamson 2000) باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

ثانياً: مزايا وعيوب أنظمة الصرف الوسيطة

1- مزايا أنظمة الصرف الوسيطة:

- الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، مقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة. إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن نظم الصرف

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

الوسيلة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة¹.
- 2- عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: إن الاستفادة من هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلاد.
- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود محالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.
- قصد جعل سعر الصرف قريب من سعر الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت. وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين النظامين الثابت والمرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية².

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد

في السنوات الأخيرة اهتم العديد من الباحثين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كافة، ويعتبر النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول، حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو متزايدة خلال السنوات المقبلة وبالتالي يعزز ثقة الدولة في إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي نفس السياق يمكن القول إن تقلبات أسعار الصرف لها علاقة متداخلة مع النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وكذا ميزان المدفوعات يمكن ابرازها من خلال هذا المبحث.

¹ بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص 92.

² سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق ص 37.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالتضخم:

بالرغم من أن التضخم بوصفه أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تجديد مفهوم التضخم حيث يصف هذا المفهوم عدد من الحالات المختلفة مثل ارتفاع التكاليف والافراط في خلق الأرصدة النقدية. والتضخم بوصفه ظاهرة نقدية يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وتنعكس هذه الآثار في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن بيان علاقة تغير سعر الصرف بالتضخم من خلال هذا المطلب¹.

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم باعتباره الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، من خلال سوق السلع (السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي كما يرتبط بعلاقة عكسية بالقدرة التنافسية، ويتضح ذلك بأن أثر ارتفاع السعر الاسمي بسبب سياسة اقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض على القدرة التنافسية، وفي ظل ثبات سعر الصرف العالمي يكون الانخفاض النسبي في القدرة على المنافسة معادل للتضخم المحلي، وهنا تبرز العلاقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف مع معدلات التضخم.

فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وسترفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ولكن في الوقت نفسه ترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح. إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف المناسب مسألة معقدة قد تخضع للظروف الاقتصادية للدول، بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية، فمثلاً نجد أن تقلبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية تؤثر في أسعار تكلفة الواردات والصادرات، ويتوقف تأثير ذلك في مجموعة من العوامل الأخرى مثل مرونة العرض والطلب وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية

¹ خالد حمادي المشهداني، أحمد حسين الهيبي، رفاة عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص ص5-6.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

وفي الدول التي تشترك في المبادلات التجارية، فإذا ما نتج عن هذه التقلبات ارتفاع حاد في الأسعار المحلية للسلع المستوردة، فإن من شأن ذلك أن يؤدي مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه، إلى ارتفاع معدل التضخم والذي يؤثر سلباً على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن المنتبغ لعلاقة تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم من العقد السادس وإلى مطلع العقد الثامن من العقد العشرين يرى أن التغيرات في أسعار الصرف كانت أدنى من معدل التضخم في معظم الدول النامية، ويعود هذا إلى هيمنة نظم أسعار الصرف الثابتة على اقتصاديات هذه الدول، ولكن بعد الثمانينيات انتقلت الكثير من هذه الدول إلى اعتماد أسعار الصرف المرنة من الثابتة وأثر ذلك على إحداث تغيرات على أسعار الصرف بشكل تصاعدي، وبعد عام 1984 ازدادت معدلات التضخم ثم هبطت قبل أن تعود إلى الزيادة من جديد. العديد من الدراسات تؤكد بأن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة صحيحة في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة تختفي في المدى البعيد إذ أن نظام أسعار الصرف المرنة تحدث معدل تضخم يقارب معدل التضخم في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ويحدث هذا في ظل تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم المختلفة لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدلات التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، كما أن الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم الاقتصار على تثبيت أسعار الصرف، جعل هذه الفوارق في معدلات التضخم في ظل أسعار الصرف المختلفة متقاربة على الرغم من النجاحات التي حققتها هذه السياسة في خفض معدلات التضخم في الدول المتقدمة، إلا أنها لم تلق اهتماماً يذكر في العديد من الدول النامية لأسباب عديدة منها تراجع مشكلة التضخم في التسعينيات أمام مشاكل أخرى كالبطالة وأزمات العملة، مما تسبب في ظهور تأثير كبير لتغيرات أسعار الصرف في معدلات التضخم¹.

¹خالد حمادي المشهداني، أحمد حسين إلهيتي، رفاة عدنان الطائي، مرجع سابق، ص7.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

خلصت معظم النقاشات حول تأثير تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي إلى أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور¹، وتتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف، وإذا ما قورن هذا مع استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور ستكون مساوية للصفر إذا ما استبعدت القيود الأخرى المفروضة على انتقال رأس المال مثل التشريعات والقوانين المفروضة على انتقال رأس المال من قبل الدول. وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد من النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة وهياكل ارتكازية جيدة، إذ أن عدم توافرها يرفع من تكلفة الإنتاج. وفي الحقيقة هناك تأثيران متضادان، الأول أن سعر الصرف يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، يقابله تأثير ثاني مفاده أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا يزيد من الناتج الحدي للمورد، فإذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف الثابت معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول (تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي)، ويجب أن يزيد عن التأثير الثاني المضاد (سوء تخصيص الموارد)، وإذا تغلب التأثير الثاني فمن المؤكد أن النمو الاقتصادي سينخفض في حين إذا كانت كلمة الفصل للتأثير الأول فإن النمو الاقتصادي سيرتفع. والعكس صحيح إذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن وإذا ما انتقلنا إلى نظم أسعار الصرف الوسيطة التي تعد تآلفاً بين نظامي أسعار الصرف الثابتة والمرنة فإن وطأة التأثيرين ستتناقص، إذ تستمد هذه النظم جزءاً من كل تأثير². إذا يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للمورد وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخاً ملائماً للتدفق والحصيلة النهائية زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الحالة قد تكون مؤقتة فالواقع العملي أثبت أن الأنظمة الوسيطة غالباً ما تختفي، يضاف إلى هذا أن كثيراً من الدول النامية وتحت ضغوطات صندوق النقد الدولي قاربت بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة

¹ كلفة المرور: هي الكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي إذا ما قرر توجيه استثماراته وأمواله إلى دولة ما.

² فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 5.

عبر استخدام سياسات داخلية متشابهة تحت نظم أسعار الصرف المختلفة، إذا فإن اختلافات نظم أسعار الصرف في الآونة الأخيرة تضاءلت كثيرا¹.

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالبطالة

تعتبر في الوقت الحاضر البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، ويمكن تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان عن طريق تنشيط الاقتصاد الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة، والمشاكل التي تسببها البطالة تكون أكثر وضوحا في البلدان التي لديها سكان أصغر سنا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الجزائر يكون الجزء الرئيسي من الدخل الوطني من عائدات النقد الأجنبي وذلك من خلال تصدير المحروقات، لذلك فإن سعر الصرف هو واحد من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الوطني².

من ناحية أخرى تتسبب تقلبات أسعار الصرف في تغيرات واسعة النطاق في اقتصاديات البلدان النامية على الرغم من أن هذه التقلبات تكون أحيانا ضرورية للحصول على الاستقرار في الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، وبالنظر إلى أن سوق العمل مرتبط بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد واجهت الجزائر تزايد معدلات البطالة للعديد من الأسباب نذكر منها النمو السكاني الهائل في السنوات الأخيرة، وعدم قدرة الحكومة على خلق العدد المطلوب من فرص العمل لمواجهة عرض العمل الذي يبقى يتجاوز الطلب على اليد العاملة، وكذلك عدم وجود وظائف مناسبة للقوى العاملة وخاصة للشباب وخريجي الجامعات.

ويشكل توظيف القوة العاملة البشرية قضية هامة تتصل بعوامل كثيرة فيرتبط عرض اليد العاملة بمتغيرات منها النمو السكاني والعمر والتوزيع والهجرة، ومن ناحية أخرى يرتبط الطلب على العمالة بعدد من المتغيرات مثل حجم الاستثمار والتوزيع والنمو الاقتصادي والتكنولوجيا، ويعتبر سعر الصرف ذو أهمية وحساسية كبيرة خاصة إذا تم تحديده بشكل غير صحيح وذلك بالنظر إلى أن التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تسبب تغيرات في كمية الصادرات وبالتالي

¹ فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مرجع سابق، ص 6.

²Hina Chimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, Sukkur Institute of Business Administration, Sukkur, Pakistan, 2014, P5.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

التأثير في كمية الإنتاج، إذا كانت الزيادة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) يزيد من سعر الواردات وبالتالي تنخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وتوسيع المصانع وذلك لتوظيف المزيد من القوى العاملة، وكذلك فإن انخفاض سعر الصادرات نتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة كمية الصادرات ومع استقرار الظروف الاقتصادية الأخرى فإنه يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج المحلية، إن ارتفاع كمية الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة وبالتالي نقول إن تقلبات سعر الصرف له آثار على البطالة بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل الأخرى عليها كإنتاجية العمل وسعر الفائدة الحقيقي والناتج الإجمالي المحلي¹.

في تاريخ الدراسات حول العلاقة بين سعر الصرف والبطالة كانت هناك بعض الخلافات فحاولت بعض الدراسات اثبات العلاقة السلبية بينهما، فقام كل من (فرانكيل وروز 2006) بالتحقق من دور سعر الصرف الحقيقي وأداء البطالة في بلدان أمريكا اللاتينية وأشارت نتائج دراستهم أنه لا يمكن رفض أو إهمال التأثير الهام لسعر الصرف الحقيقي على البطالة، وقد بحث كل من (نياهوكوي ونكوداي 2013) أثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية على البطالة في جنوب أفريقيا وخرجا بنتيجة مثيرة للاهتمام، وهي كون سعر الصرف الحقيقي يعتبر الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة مقارنة بباقي العوامل الأخرى مثل معدل الفائدة والنمو الاقتصادي والصادرات، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والبطالة والتي استنتجها كل من (تشيرمان وتروتلر ووينر 2006) بعد قيامهم بدراسة متعلقة بالمتغيرين وهي كالتالي²:

$$\text{Ln } U = \delta_1 \text{Ln } U_{t-1} + \delta_2 \text{Ln } \text{RER}_{t-1} + \delta_3 \text{Ln } \text{GDP}_{t-1} + \delta_4 \text{Ln } \text{EX}_{t-1} + \delta_5 \text{Ln } \text{IM}_{t-1}.$$

U: معدل البطالة.

RER: سعر الصرف الحقيقي.

GDP: إجمالي الناتج المحلي.

EX: الصادرات.

¹HinaChimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, opp, P7-8.

² Zahra Bakhshi, MehrzadEbrahimi, The effect of real exchange rate on unemployment, Shiraz Branch, Islamic Azad University, Shiraz, Iran, 2016, PP 5-6.

IM: الواردات.

t-1: السنة السابقة للسنة الجارية.

وفي العقود الأخير شهدت العمالة في العديد من البلدان انخفاضا بسبب انفتاحها على التجارة الخارجية، وقامت عدة دراسات حول هذا الموضوع مثل (كيم 2005) و(يانهويوانغ 2006) التي قدمت بعض الأدلة على أن تلك البلدان التي لديها درجة أعلى من الانفتاح تتأثر أكثر من تقلبات أسعار الصرف من حيث زيادة معدلات البطالة أو انخفاضها، كما وجد (فليتزين 2004) تأثيرا سلبيا على انخفاض قيمة العملة التركية على العمالة وكذلك على الأجور غير أن النتائج لم تكن مثيرة للصدمة نظرا لارتفاع اعتماد تركيا على المدخلات الأجنبية.

أما (نوتشي وبوزولو 2010) كانا يعتقدان أن شركات قطاع التكنولوجيا وغيرها من الشركات التي تعتمد اعتماد أكبر على مدخلات الاستيراد تأثرت قدرتها التنافسية في السوق وكذلك فرص العمل تأثرا سلبيا بسبب انخفاض سعر الصرف.

ووجد (عبد الناصر ومانوشهير 2006) أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 1% يدمر 0.95% من الوظائف القابلة للتداول على مدى العامين المقبلين، كما وجد (ديمير 2010) أن متوسط التغير في الانحراف المعياري في متوسط سعر الصرف يقلل من نمو الوظائف من 1.4 الى 2.1 نقطة مئوية¹.

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف كأداة تصحيحية لميزان المدفوعات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: أثر تقلبات أسعار الصرف على معالجة اختلال ميزان المدفوعات

1- أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات: إن ارتفاع سعر الصرف في السوق الأجنبي، يعني أنها أصبحت غير ملائمة في عيون المستوردين، فرغم ثبات أسعار السلع فإن أي مستورد سوف يضطر إلى تقديم عدد من وحدات الأجنبية أكبر من قبل، فالسلعة أصبحت أغبى ثمنا بسبب ارتفاع أسعار الصرف، فارتفاع سعر الصرف سوف يعمل على تقليل المشتريات

¹ Zahra Bakhshi, MehrzadEbrahimi, The effect of real exchange rate on unemployment, OPP, P 8.

الفصل الأول: الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي

لتنخفض الواردات بسبب ارتفاع أسعار عملتها، وسيجد التجار الوطنيون أن السلع الأجنبية أصبحت أقل ثمنًا، ويمكنهم الحصول على عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل مقابل كل وحدة من عملة وطنية وسيدفعون إلى زيادة استيراد السلع وسيحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الصرف.

2- أثر سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: يؤدي سعر الصرف إلى تحقيق التغيرات في الطلب الداخلي على الواردات والخارجي على الصادرات من خلال حركات السلع والخدمات مع افتراض أن الطلب على الصادرات والواردات هو طلب مرن، وأن التغير في سعر الصرف سيؤدي حتماً إلى التغير في الكمية من سلع وخدمات، كما ستعمل كل دولة على خفض عملتها من أجل تنشيط صادراتها، فقد يصبح هذا الأسلوب غير فعال في أثر خفض سعر الصرف ويشارك في نجاح هذه السياسة حرية الدول في أحداث التغييرات¹.

ثانياً: التعديل في سعر الصرف الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

في حالة سعر صرف مثبت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملات الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة فائض الطلب على العملة الأجنبية، أو يمكن له أن يقترض من السوق الدولية على ألا يكون الاختلال الهيكلي طويل الأمد، وبالتالي لا بد للاقتصاد أن يعتدل لتخفيض العجز إما عن طريق التعديل الأوتوماتيكي أو التخفيض في قيمة العملة.

1- التعديل الأوتوماتيكي والتعقيم: في حالة سعر صرف مثبت وتمويل العجز عن طريق احتياطي العملة لدى البنك المركزي فإن القاعدة النقدية للبنك المركزي تنخفض وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن يمكن للبنك المركزي أن يعقم هذه العملية عن طريق إجراء عمليات مفتوحة بنفس مقدار بيع العملة الأجنبية، وفي حالة تمويل العجز دون تعقيم فإن انخفاض الكتلة النقدية ومنحنى الطلب الكلي ينخفض حتى يصل إلى نفس مستوى توازن ميزان المدفوعات، أما منحنى العرض والذي يمثل مستوى البطالة وتدني الأجور والتكاليف حتى يصل لنقطة توازن فيها الاقتصاد في حالة توازن طويل الأجل، هذا التعديل قد يكون طويلاً ويديم الأزمة الاقتصادية.

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 101-100.

إن الحل الوحيد لإبطال التعديل الأوتوماتيكي هو تعقيم هذا الأثر عن طريق إجراء عملية معاكسة تماما لإبقاء الكتلة النقدية على حالها، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي الذي يبيع العملة الأجنبية ويخفض من القاعدة النقدية يمكن أن يقوم بعمليات مفتوحة بنفس المقدار لكيلا تتغير الكتلة النقدية ومع وجود ظاهرة التعقيم فإنه من الممكن أن تكون الاختلالات في ميزان المدفوعات دائمة وناجمة عن فائض في الكتلة النقدية أي ظاهرة نقدية¹.

2- سياسة التخفيض في قيمة العملة: إن عمل التعديل الأوتوماتيكي طويل الأجل يسبب ارتفاع غير ضروري في معدل البطالة، ولذلك فإن البنك المركزي يمكن أن يخفض من سعر الصرف والذي يتميز بعدم إحداث أزمة لتخفيض التكاليف وتعديل فائق السرعة بحيث أن القرار بالتخفيض من قيمة العملة سيؤدي إلى رفع تكاليف الواردات وخفض أسعار الصادرات فور تطبيق قرار التخفيض، وهذه حالة مبسطة لأن سبب الاختلال الداخلي والخارجي كان واحدا وناجم عن انخفاض الصادرات، ومنه فالتخفيض كان كافيا لنقل منحنى ميزان المدفوعات إلى مستوى التشغيل التام والتوازن².

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 102.
بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص
²مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 224.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق تبين من خلال استعراض الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي أن هناك عدة نقاط يمكن استخلاصها وهي:

لسعر الصرف أهمية بالغة لتسوية الالتزامات الناشئة عن المبادلات التجارية الدولية عن طريق مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية، ويتخذ سعر الصرف عدة أشكال فقد يكون اسماً يتحدد من قبل السلطة النقدية ويتم التعامل به في المعاملات الرسمية، وقد يكون سعر الصرف حقيقياً يأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي تطرأ على سعر المستوى العام للأسعار المحلية وربطها بالمستوى العام للأسعار الأجنبية.

بخصوص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بسعر الصرف خلصت العديد من الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بنظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً أو نظاماً وسيطياً فكل نظام إيجابيات تحفز النمو الاقتصادي.

بالنسبة للتضخم فيرتبط بسعر الصرف من خلال المعروض النقدي حيث كلما زاد هذا الأخير يزيد الطلب الكلي الفعال، هذا ما يحدث ارتفاعاً في مستوى الأسعار وبالتالي تنقص القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج فتتخفص قيمتها.

فيما يخص ميزان المدفوعات فيتجسد في حساب رأس المال الذي يتأثر بالعرض والطلب على النقد الأجنبي حيث يساهم تدفق رؤوس الأموال في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية وبالتالي تنخفض قيمة عملة البلد والعكس، أما الشق الثاني هو الميزان التجاري فكلما انخفضت قيمة العملة أدى هذا إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تسجيل قيمة إيجابية للميزان التجاري والعكس.

وبخصوص البطالة فارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات مما يشجع المستوردين المحليين على الاستيراد وتقل تنافسية الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض مشاط المصانع والمؤسسات المحلية وبالتالي إلى تسريح العمال في المدى البعيد، يعني كلما انخفض سعر الصرف أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

الفصل الثاني:

دراسة أثر تقلبات سعر
الصراف على مؤشرات
الاقتصاد الكلي الجزائري

تمهيد:

لم يعد علم الاقتصاد مبنيا على استعراض مختلف النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبنى احكامها على الاستنباط والمنطق، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة النفاذ إلى البنية الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، وذلك من خلال استخدام أساليب الاقتصاد القياسي التي تمكن من التوصل الى نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة، وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار الخطي، وفي هذا الفصل حاولنا تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، لاختبار العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2015 من خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة (سعر الصرف كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي والتضخم ومعدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات كمتغيرات تابعة) وذلك باستخدام برنامج eviewse8.

ولهذا الغرض نخصص المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية وبيانية للمتغيرات

المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية وبيانية للمتغيرات

أخذت بيانات متغيرات الدراسة على أساس سنوي من (1990-2015) من المصادر التالية: البنك العالمي، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية حيث تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المطلب الأول: تقديم وتعريف المتغيرات

لمحاولة استنباط درجة التأثير بين سعر الصرف ومختلف المؤشرات الكلية سنقوم بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول فترة الدراسة من (1990-2015)، تم الحصول على ما قيمته 26 مشاهدة في المجموع وفيما يلي نقدم تعريف لكل متغير من متغيرات الدراسة.

1- متغير سعر الصرف: T_CHAN يعتبر كمؤشر يستخدم كأداة في السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات في توازنات المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، وهو متغير مستقل وسيتم التعامل بالأسعار النقدية الرسمية (معدل متوسط الفترة مقابل الدولار الأمريكي) الصادرة عن بنك الجزائر من خلال عمليات الشراء والبيع.

2- متغير البطالة: T_CH تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم التعبير عن معدل البطالة (حسب تعريف المكتب الدولي للعمل) كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النشطة، المعطيات مأخوذة من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وهو متغير تابع.

3- متغير معدل التضخم: T_INF يعبر هذا المتغير عن التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك، المعطيات مأخوذة عن البيانات المنشورة من طرف البنك المركزي في مختلف التقارير السنوية.

4- متغير ميزان المدفوعات: PB يعبر هذا المتغير عن تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تحدث بين المقيمين وغير المقيمين كعمليات التصدير والاستيراد وحركة رؤوس

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

الأموال، تم تجميع المعطيات من مختلف الإحصائيات والبيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

5- متغير النمو الاقتصادي: T_C يعبر النمو الاقتصادي عن عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها، تم اخذ المعطيات من تقارير البنك الدولي والإحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

المطلب الثاني: دراسة وضعية لواقع الاقتصاد الجزائري

سنحاول تقييم دراسة لواقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (1990-2015) من خلال ما يلي:

أولاً: تطور سعر الصرف في الجزائر من (1990-2015).

يعتبر سعر الصرف أحد الاهتمامات الكبرى للحكومة الجزائرية لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة 1990-2015، حيث يبين الشكل أدناه أن سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار (1990-2015) مقابل الدولار الأمريكي.

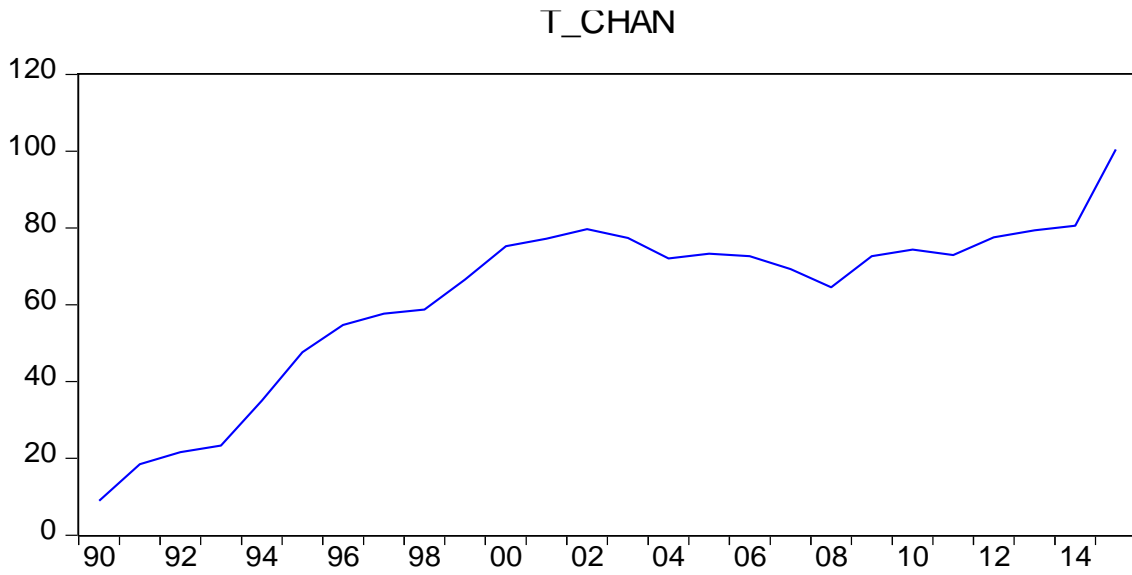
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
السعر	8396	18.47	21.64	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.46

المصدر: احصائيات البنك العالمي

من خلال معطيات الجدول رقم (02) يمكن استنتاج الشكل الموالي:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

الشكل رقم (01): تطور سعر صرف الدينار (1990-2015) مقابل الدولار الأمريكي.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) وبرنامج [viewse8](#).

قدر سعر الصرف سنة 1990 بـ 8.96 دج/\$ وفي سنة 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 18.47 دج/\$، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة، إلى غاية سنة 1994 أين وصل سعر الصرف إلى 35.06 دج/\$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 58.74 دج/\$، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار بعدما كانت 13.18 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا ليصل إلى 66.57 دج/\$ سنة 1999 بعدما كان 58.74 دج/\$ سنة 1998 واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 79.68 دج/\$ وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.06 دج/\$، وانطلاقا من 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008 أين وصل إلى 64.58 دج/\$ وذلك بعد انهيار الدولار الأمريكي نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، وانطلاقا من سنة 2009 إلى غاية 2014 عرف سعر الصرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ في هذه السنة 80.58 دج/\$ وأدى

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و 2015، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري من 80.58 دج/\$ في 2014 إلى 100.46 دج/\$ سنة 2015 أي انخفاضا قدره 19.81%.

ثانيا: تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2015):

إن ظاهرة البطالة بقت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لها من تأثير على نفسية الفرد خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة.

ويمكن توضيح تطورها خلال الفترة (1990-2015) من خلال الشكل التالي:

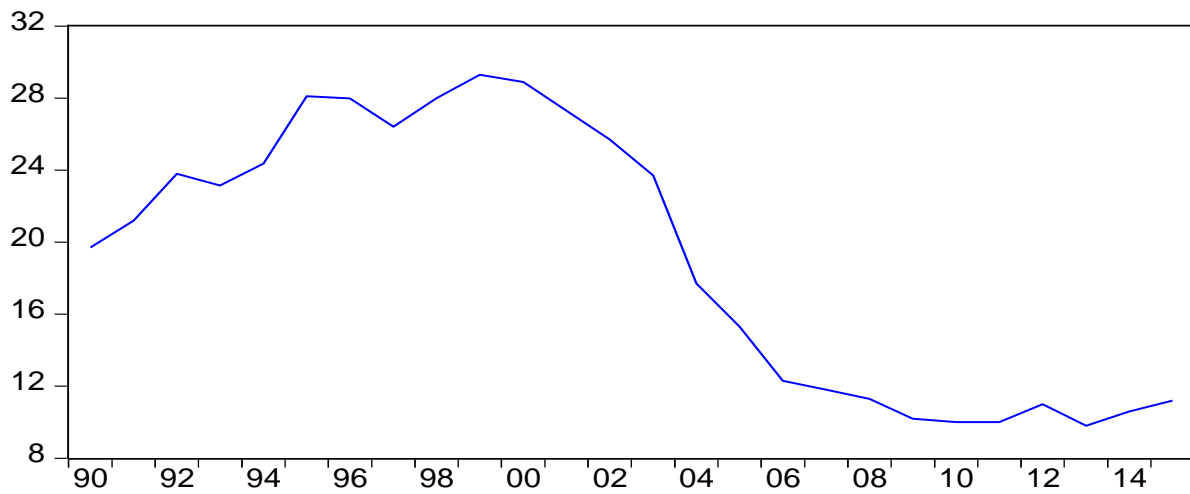
الجدول رقم (03): تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية.

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
25.70	27.30	28.89	29.30	28.00	26.41	27.99	28.10	24.36	23.15	23.80	21.20	19.70
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
11.20	10.60	9.80	11.00	10.00	10.00	10.20	11.30	11.80	12.30	15.30	17.70	23.70

المصدر: مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية.

TCH



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) وبرنامج viewse8

يمكن من الشكل البياني تقسيم تطورات معدلات البطالة إلى مرحلتين متباينتين في الاتجاه:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

1- الفترة الأولى: 1990-1999: خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة حيث انتقلت النسبة من 19.7% سنة 1990 إلى 24.36% سنة 1994 وبعد ذلك ارتفعت إلى أقصاها بنسبة 29.30 سنة 1999 ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها الذائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، في الواقع يفسر الارتفاع في معدلات البطالة خلال هذه الفترة بانخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل و البطالة كعجز المؤسسات الاقتصادية العمومية والتسريح الجماعي للعمال وغيرها من الأسباب.

2- الفترة الثانية: (2000-2015): أما خلال الفترات الأخيرة فقد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 28.89 لينخفض عام 2004 إلى 17.70 وواصلت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 10% انطلاقا من هذه السنة عرفت معدلات البطالة استقرارا من 10 إلى 11 إلى أن وصلت إلى 11.2 سنة 2015، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة لارتفاع أسعار البترول وبالتالي ساعدت على انشاء مناصب شغل والتخفيض من هذه الظاهرة.

ثالثا: تطور معدل التضخم في الجزائر (1900-2015):

يمكن تحليل تطور معدل التضخم من خلال معطيات الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

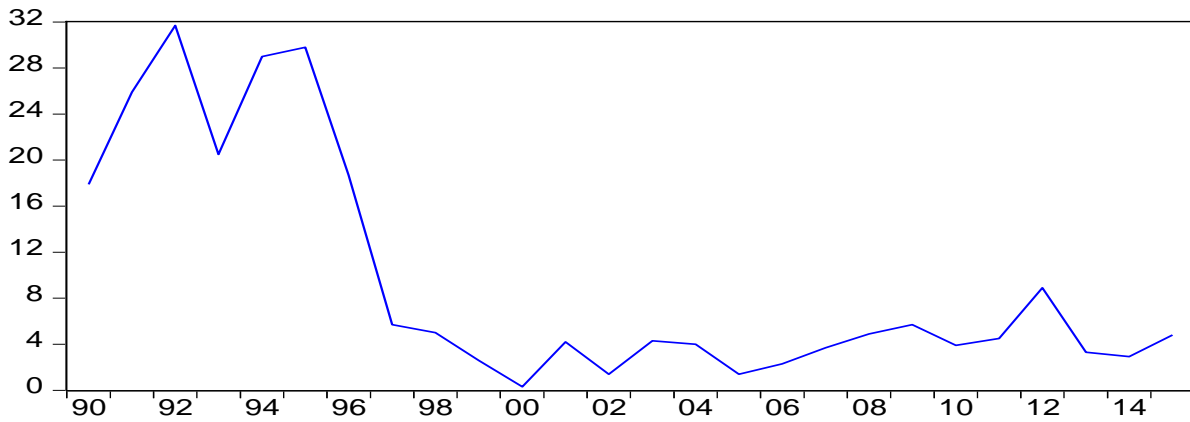
الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم في الجزائر (1900-2015) نسبة مئوية.

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
1.40	4.20	0.30	2.60	5.00	5.70	18.70	29.80	29.00	20.50	31.70	25.90	17.9
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
4.80	2.92	3.30	8.90	4.50	3.90	5.70	4.90	3.70	2.30	1.40	4.00	4.30

المصدر: مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر (1900-2015) نسبة مئوية.

T_INF



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من 1990 حيث كان يقدر بـ 17.90 إلى غاية نهاية 1995 أين سجل معدل يقدر بـ 29.80 وهذا راجع إلى زيادة القروض الموجهة للاقتصاد والتي لم تلق مقابل إنتاجي، إضافة إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي. وبدءا من سنة 1996 عرفت معدلات التضخم انخفاضا إلى غاية سنة 2000 أين سجل معدل التضخم أدنى نسبة له قدر بـ 0.30% ويعتبر أدنى معدل تم تسجيله في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وذلك راجع لعدة أسباب كتحرير الأسعار، تعديل معدلات الفائدة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط. لكن سرعان ما عاد التضخم للزيادة ليسجل معدل 4.222% في سنة 2001 بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية المسجل خلال تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم بدأ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2002-2006) ثم الزيادة مرة أخرى ابتداء من 2007 ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الألفية الجديدة سنة 2012 بمعدل 8.90% وهذا يعود إلى ضخ كمية

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

كبيرة من الأموال داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي، وذلك بسبب زيادة الأجور التي قامت بها الدولة سنة 2012 ثم عاد إلى الانخفاض ليصل سنة 2015 إلى 4.80% ويرجع ذلك إلى المحاولة الجادة للبنك المركزي لضبط التضخم.

رابعاً: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015)

يمكن تفسير تطور ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

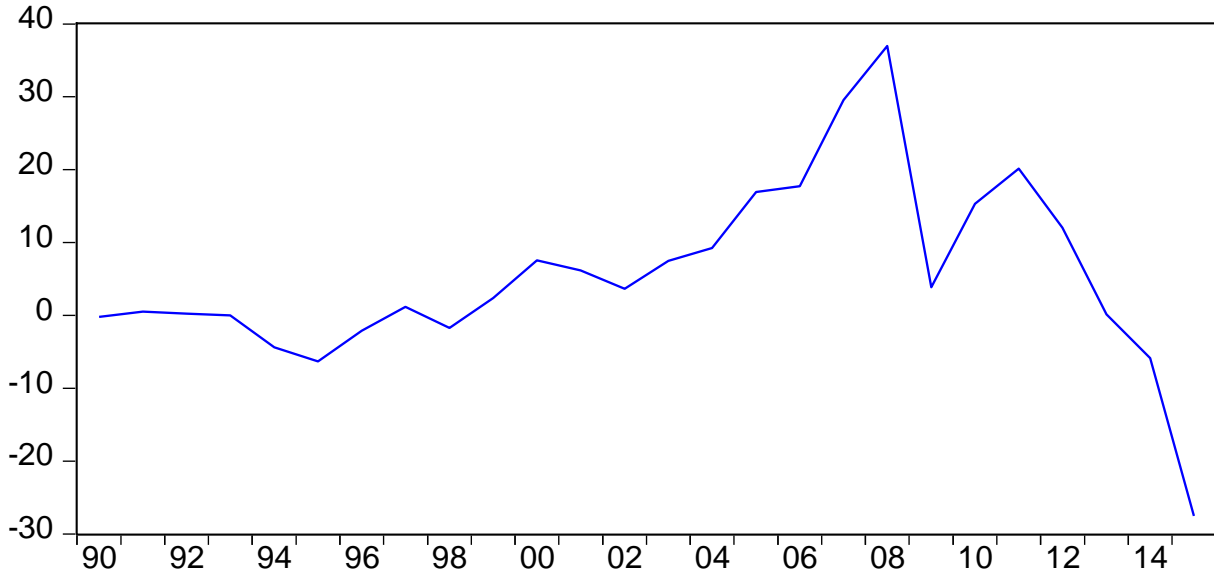
الجدول رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015) مليار دولار

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
3.66	6.19	7.57	2.38	1.74-	1.16	2.09-	6.32-	4.38-	0.01-	0.23	0.50	0.22-
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
27.53-	5.88-	0.13	12.05	20.14	15.32	3.85	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47

المصدر: مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر ووزارة المالية

الشكل رقم (04): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015) مليار دولار

PB



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 وبرنامج eviewse8

يمكن تقسيم المنحنى الى فترتين هما:

1- الفترة الأولى: 1990-1999: يتضح أن ميزان المدفوعات سجل رقدا سالبا خلال الفترة من 1990 الى 1996 باستثناء سنة 1991 وبلغت حدة هذا العجز الذروة سنة 1995 (6.32 مليار \$) وهذا راجع إلى العجز المسجل في حساب رأس المال على طول هذه الفترات، إضافة إلى العجز

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

في الحساب الجاري خلال السنتين 1994 و 1995 حيث سجلت عجزا قدر بـ 0.26 مليار \$ بسبب ارتفاع الواردات التي بلغت 9.15 مليار \$ في حين كانت الصادرات حوالي 8.89 مليار \$، ويمكن إرجاع ارتفاع الواردات إلى تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وكذلك ارتفاع أسعار مواد الاستيراد إضافة إلى تدني قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات الشركاء التجاريين للجزائر. ثم تحول عجز ميزان المدفوعات إلى فائض قدر بـ 1.16 مليار \$ سنة 1997 وهذا الفائض راجع إلى الفائض المحقق في الحساب الجاري بفضل التحسن الذي عرفه الميزان التجاري الذي حقق فائض قدر بـ 5.69 مليار \$ وهذا في ضوء التحسن الذي عرفته أسعار البترول، لكن سرعان ما عاد العجز إلى الميزان سنة 1998 وامتد إلى سنة 1999 بسبب انهيار أسعار البترول الذي أدى إلى أحداث عجز في كل من الحساب الجاري وحساب راس المال هذا الأخير شهد عجزا بـ 2.4 مليار \$ سنة 1999 مقابل 0.83 مليار \$ سنة 1998.

2- الفترة الثانية: (2000-2015): نلاحظ من الشكل تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 ويعود ذلك لتحسن أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع الصادرات البترولية من 21.06 مليار \$ سنة 2000 إلى 77.19 مليار \$ سنة 2008، أين وصل رصيد ميزان المدفوعات إلى أعلى قيمة له منذ الاستقلال مسجلا 36.99 مليار \$ لكن سرعان ما انخفض خلال سنة 2009 إلى 3.85 مليار \$، بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة 37.73% مقارنة بـ 2008 وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010-2011 إلى حد ما نتائج التسيير الحذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا، وفي سنة 2012 بدأ ميزان المدفوعات في الانخفاض ليسجل أول عجز له منذ سنة 1998 بقيمة 5.88 مليار \$ وذلك في سنة 2014 ليواصل تسجيله عجزا آخر في 2015 بمقدار 27.53 مليار \$ وذلك بسبب انخفاض اسعر البترول في السوق الدولية بنسبة 47.1% من 100.23 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل سنة 2015.

خامسا: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015):

يمكن تفسير تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية.

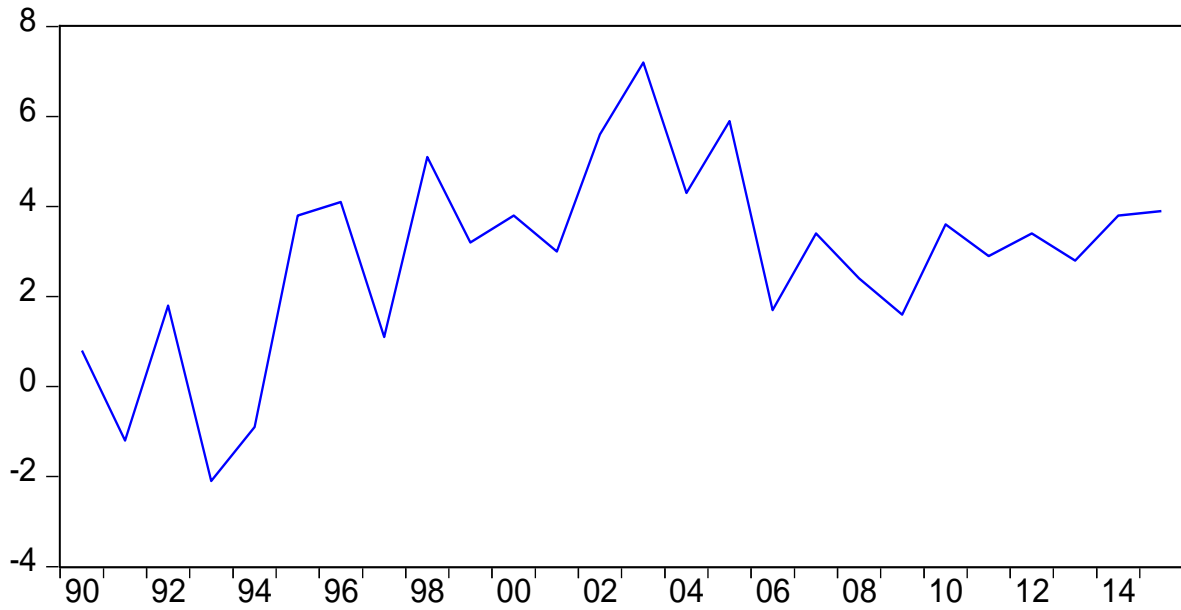
الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
5.6	3.0	3.8	3.2	5.1	1.1	4.10	3.8	0.90-	2.1-	1.80	1.2-	0.80
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
3.9	3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	1.6	2.4	3.4	1.7	5.9	4.3	7.2

المصدر: احصائيات البنك العالمي

الشكل رقم (05): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) نسبة مئوية.

T_C



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول 06 وبرنامج viewse8

من خلال الشكل يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2015 حيث أن الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 1994 عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة -0.32% وهذا راجع الى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي. أما المرحلة الثانية والممتدة من 1995 إلى 2001 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو من 3.8% سنة 1995 إلى 4.10% سنة 1996 ثم انخفض الى 1.1% سنة 1997 وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.44% وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي. وانطلاقا

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وواصل معدل النمو الاقتصادي تقلباته ارتفاعا وانخفاضا من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الأوضاع العالمية، فسجل سنة 2005 معدل 5.9% ثم انخفض سنة 2008 إلى 1.6% متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار أمام باقي العملات الرئيسية وواصل تقلبه إلى غاية سنة 2015.

المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي الاقتصادي.

يوجد العديد من طرق القياس الاقتصادي الممكن استخدامها للحصول على تقديرات لمعاملات العلاقات الاقتصادية α ، β في ظل العينة المتاحة والتي تتوفر على بيانات عن المتغير التابع Y_i والمتغير المستقل X_i ، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية OLS من أهم طرق التقدير الأكثر شيوعا لتقدير العلاقات طويلة الأجل.

المطلب الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

يمكن إعطاء مفهوم عن طريقة المربعات الصغرى العادية من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS:

تستخدم منهجية المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقات طويلة الأجل حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، حيث تعد هذه الطريقة الأفضل من وجهة المعايير الاقتصادية والاحصائية كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، حيث أن معظم الطرق القياسية الأخرى وبالرغم من تطوراتها إلا أنها تتضمن تطبيقا لطريقة OLS مع إدخال بعض التعديلات¹.

ثانياً: خصائص منهجية المربعات الصغرى العادية:

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية يفترض ما يلي:

- ألا تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها ارتباطا خطيا تاما، هذا الشرط أساسي في حالة وجود عدة متغيرات مستقلة في المعادلة لتفسير سلوك المتغير التابع، أي انه يجب ان لا تكون

¹ خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام eviewse، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص 52.

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

بين المتغيرات المستقلة ارتباط قوي حتى يسهل التعرف على أثر كل كتغير مستقل على المتغير التابع على حدى.

- التقديرات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية تتصف بخصائص تجعلها أكثر فعالية من غيرها من التقديرات الخطية وغير المتحيزة التي يمكن الحصول عليها من طرق أخرى إذ تتمتع تقديرات OLS بأن لها أقل تباين.

- أن الخطأ العشوائي متغير عشوائي مستقل ويأخذ قيم موجبة وسالبة وصفرية بحيث يكون متوسطه مساويا للصفر $E(\xi_i)=0$.

- لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي ξ_i والمتغيرات المستقلة X_i .

ان هذه الفروض قد لا تنطبق دائما مع واقع الظواهر الاقتصادية، لكن إذا تحققت هذه الشروط فإن النتائج التي نحصل عليها من استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تكون على قدر كبير من المصادقية.

المطلب الثاني: صياغة النموذج رياضيا

بعد تحليلنا في الجانب النظري تطور سعر صرف الدينار الجزائري وكذا تطور كل من النمو الاقتصادي، التضخم، ميزان المدفوعات والبطالة خلال فترة الدراسة 1990-2015 بالجزائر، سنحاول دراسة علاقة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على المؤشرات السابقة وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بينهم والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية، علما أن البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة هي معطيات سنوية بداية من 1990 الى غاية 2015.

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية وضع نموذج لمؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة وذلك بأخذ تطور كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات كمتغير تابع أو كعامل مؤثر في تحديد توازنات المؤشرات الكلية المدروسة خلال الفترة 1990-

¹ حسام علي داود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviewse، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص ص 84-85.

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

2015 بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير عن الدوال بالصيغة التالية:

أولاً: بالنسبة للنمو الاقتصادي: T_C

$$T_c = f(T_{chang})$$

وبصيغة أخرى:

$$T_C = \alpha + \beta T_{CHAN} + \xi_i$$

بحيث:

T_C: معدل النمو الاقتصادي.

α : الحد الثابت.

β : الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

T_CHAN: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ξ_i : حد الخطأ العشوائي

ثانياً: بالنسبة للتضخم: T_INF

$$T_INF = f(T_CHAN)$$

وبصيغة أخرى

$$T_INF = \alpha + \beta T_CHAN + \xi_i$$

بحيث:

T_INF: معدل التضخم.

ثالثاً: بالنسبة لمعدل البطالة: T_CH

$$T_CH = f(T_CHAN)$$

وبصيغة أخرى:

$$T_CH = \alpha + \beta T_CHAN + \xi_i$$

حيث T_CH: معدل البطالة

رابعاً: بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات: PB

$$PB = f(T_CHAN)$$

وبصيغة أخرى:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

$$PB = \alpha + \beta T_CHAN + \xi_i$$

حيث:

PB: رصيد ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة

OLS وذلك عند مستوى معنوية 5% باستخدام برنامج (Eviewse8) أظهر النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة للنمو الاقتصادي: T_C

الجدول رقم: (07) نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CHAN	0.064042	0.014201	4.509797	0.0001
C	-1.086597	0.935984	-1.160914	0.2571

R-squared	0.458707	Mean dependent var	2.884615
Adjusted R-squared	0.436153	S.D. dependent var	2.154380
S.E. of regression	1.617719	Akaike info criterion	3.873714
Sum squared resid	62.80833	Schwarz criterion	3.970491
Log likelihood	-48.35829	Hannan-Quinn criter.	3.901583
F-statistic	20.33827	Durbin-Watson stat	2.008569
Prob(F-statistic)	0.000144		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8

نلاحظ من الجدول أن النموذج له معنوية احصائية ذلك من خلال إشارة المعلمة $\beta = 0.064$

حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع

النظرية الاقتصادية والتي يمكن استنتاجها من الشكل الذي يأخذ الصيغة الخطية وعليه يمكن

صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$T_C = - 1.086 + 0.064 * T_CHAN$$

$$t\text{-statistic} = 4.509$$

$$R\text{-squared} = 0.458$$

$$F\text{-statistic} = 20.338$$

$$N=26$$

حيث:

t-statistic: إحصائية ستودنت المحسوبة.

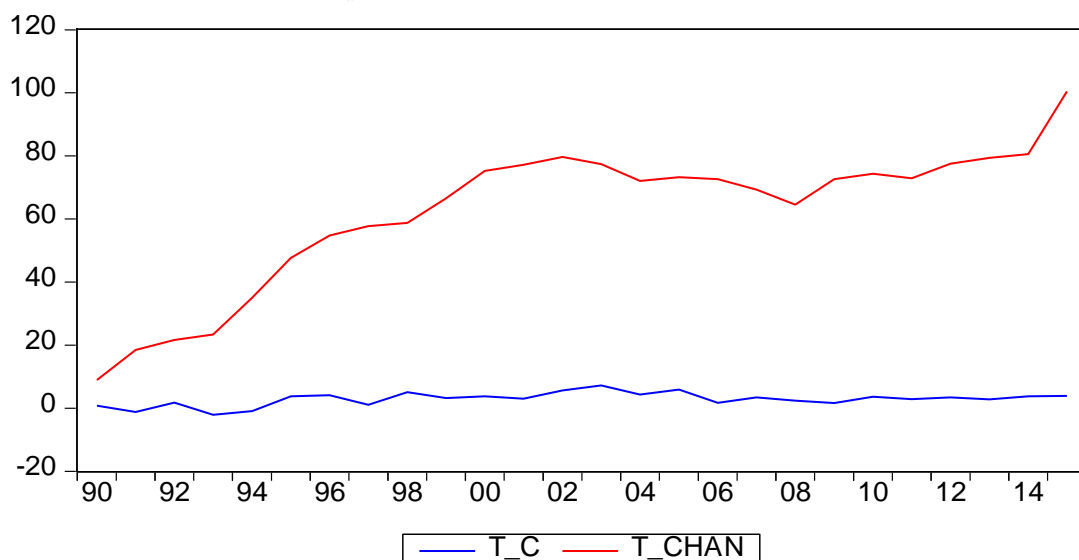
R-squared: معامل التحديد.

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

F-statistic: إحصائية فيشر

N: عدد المشاهدات

الشكل رقم: (06) أثر تطور سعر الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviewse8

ثانيا: بالنسبة للتضخم: T_INF

الجدول رقم: (08) نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على معدل التضخم (1990-2015)

Dependent Variable: T_INF
Method: Least Squares
Date: 04/10/17 Time: 13:26
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CHAN	-0.358487	0.051551	-6.953989	0.0000
C	31.74198	3.397827	9.341846	0.0000
R-squared	0.668316	Mean dependent var	9.512308	
Adjusted R-squared	0.654496	S.D. dependent var	9.991001	
S.E. of regression	5.872673	Akaike info criterion	6.452300	
Sum squared resid	827.7190	Schwarz criterion	6.549077	
Log likelihood	-81.87990	Hannan-Quinn criter.	6.480169	
F-statistic	48.35797	Durbin-Watson stat	1.079187	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8

نلاحظ من الجدول أن النموذج له معنوية إحصائية ذلك من خلال إشارة المعلمة $\beta = -0.35$

حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

$$T_INF = 31.741 - 0.35 * T_CHAN$$

t-statistic = 6.953

R- squared = 0.668

F-statistic = 48.357

N=26

حيث:

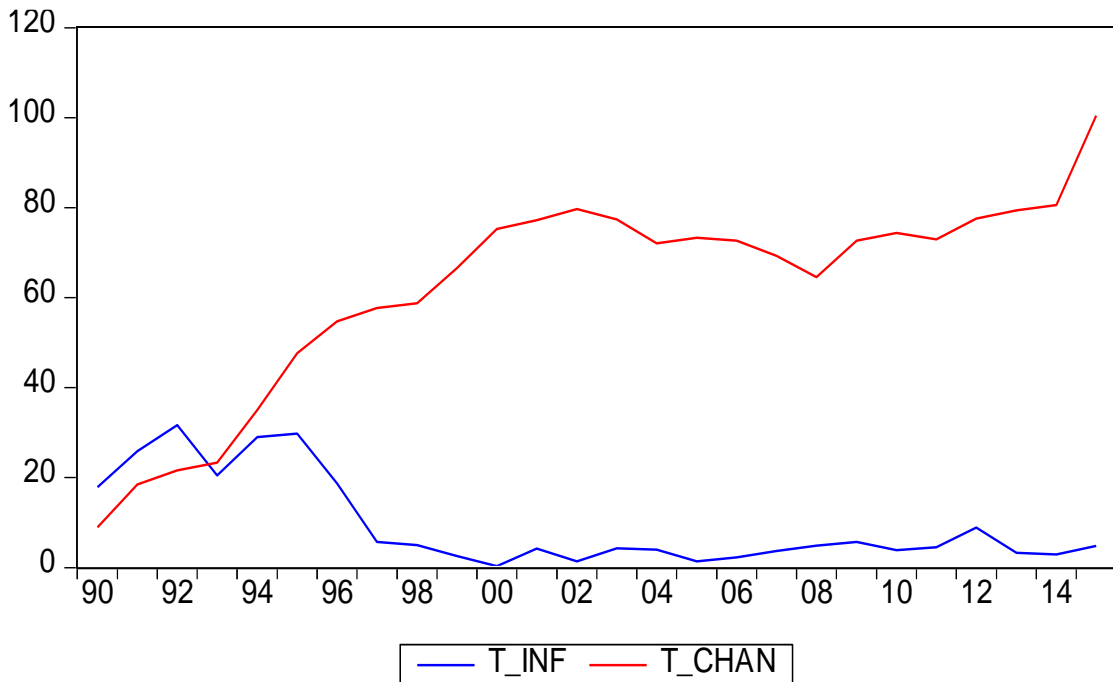
t-statistic: إحصائية ستودنت المحسوبة.

R- squared: معامل التحديد.

F-statistic: إحصائية فيشر

N: عدد المشاهدات

الشكل رقم: (07) أثر تطور سعر الصرف على التضخم في الجزائر (1990-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviewse8

3- بالنسبة للبطالة: T_CH

الجدول رقم: (09) نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على معدل البطالة (1990-2015)

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/10/17 Time: 13:25
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CHAN	-0.126013	0.062008	-2.032211	0.0533
C	26.99862	4.087024	6.605936	0.0000
R-squared	0.146815	Mean dependent var		19.18462
Adjusted R-squared	0.111265	S.D. dependent var		7.493000
S.E. of regression	7.063855	Akaike info criterion		6.821662
Sum squared resid	1197.553	Schwarz criterion		6.918439
Log likelihood	-86.68161	Hannan-Quinn criter.		6.849531
F-statistic	4.129882	Durbin-Watson stat		0.122424
Prob(F-statistic)	0.053341			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8

نلاحظ من الجدول أن النموذج له معنوية إحصائية ذلك من خلال إشارة المعلمة $\beta = -0.126$ ، حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي يمكن استنتاجها من الشكل الذي يأخذ الصيغة الخطية وعليه يمكن صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$T_CH = 26.998 - 0.126 * T_CHAN$$

$$t\text{-statistic} = -2.032$$

$$R\text{-squared} = 0.146$$

$$F\text{-statistic} = 4.12$$

$$N=26$$

حيث:

t-statistic: إحصائية ستودنت المحسوبة.

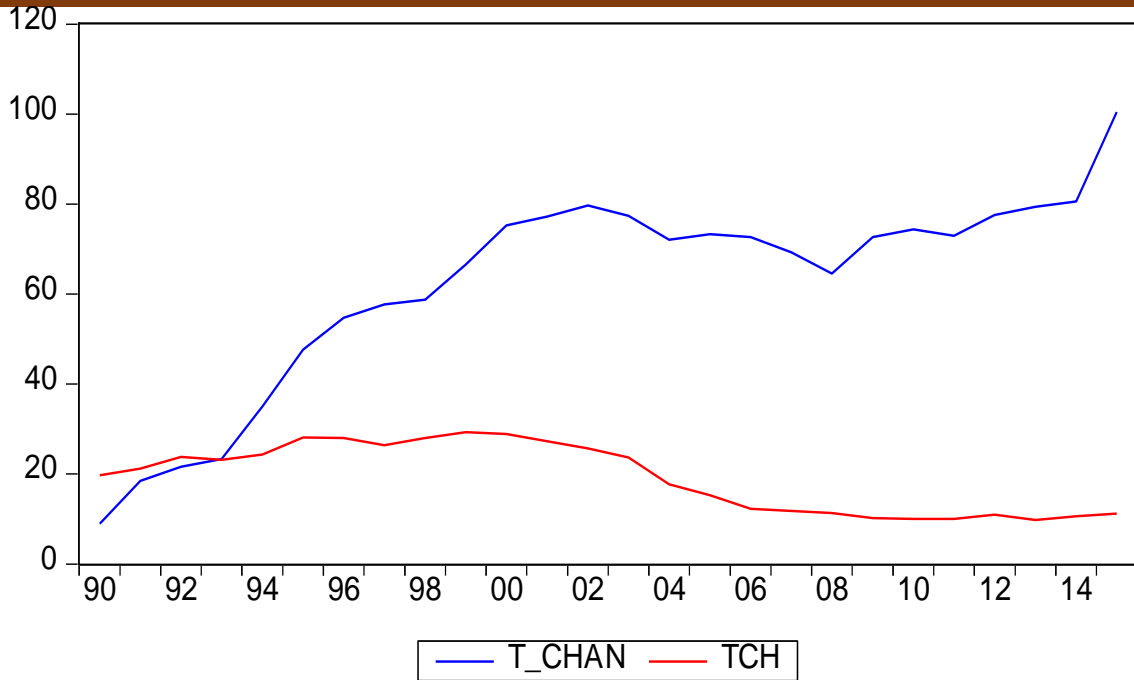
R-squared: معامل التحديد.

F-statistic: إحصائية فيشر

N: عدد المشاهدات

الشكل رقم: (08) أثر تطور سعر الصرف على البطالة في الجزائر (1990-2015)

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviewse8

رابعاً: بالنسبة لميزان المدفوعات: PB

الجدول رقم: (10) نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات (1990-2015).

Dependent Variable: PB
Method: Least Squares
Date: 04/10/17 Time: 13:26
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CHAN	0.065164	0.112171	0.580936	0.5667
C	1.456872	7.393393	0.197051	0.8454
R-squared	0.013867	Mean dependent var		5.497692
Adjusted R-squared	-0.027222	S.D. dependent var		12.60800
S.E. of regression	12.77846	Akaike info criterion		8.007202
Sum squared resid	3918.934	Schwarz criterion		8.103978
Log likelihood	-102.0936	Hannan-Quinn criter.		8.035070
F-statistic	0.337486	Durbin-Watson stat		0.627665
Prob(F-statistic)	0.566700			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8

نلاحظ من الجدول أن النموذج له معنوية احصائية ذلك من خلال إشارة المعلمة $\beta=0.065$

حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي يمكن استنتاجها من الشكل الذي يأخذ الصيغة الخطية وعليه يمكن

صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$PB = 1.456 + 0.065 * T_CHAN$$

$$t\text{-statistic} = 0.580$$

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

R-squared = 0.013

F-statistic = 0.337

N=26

حيث:

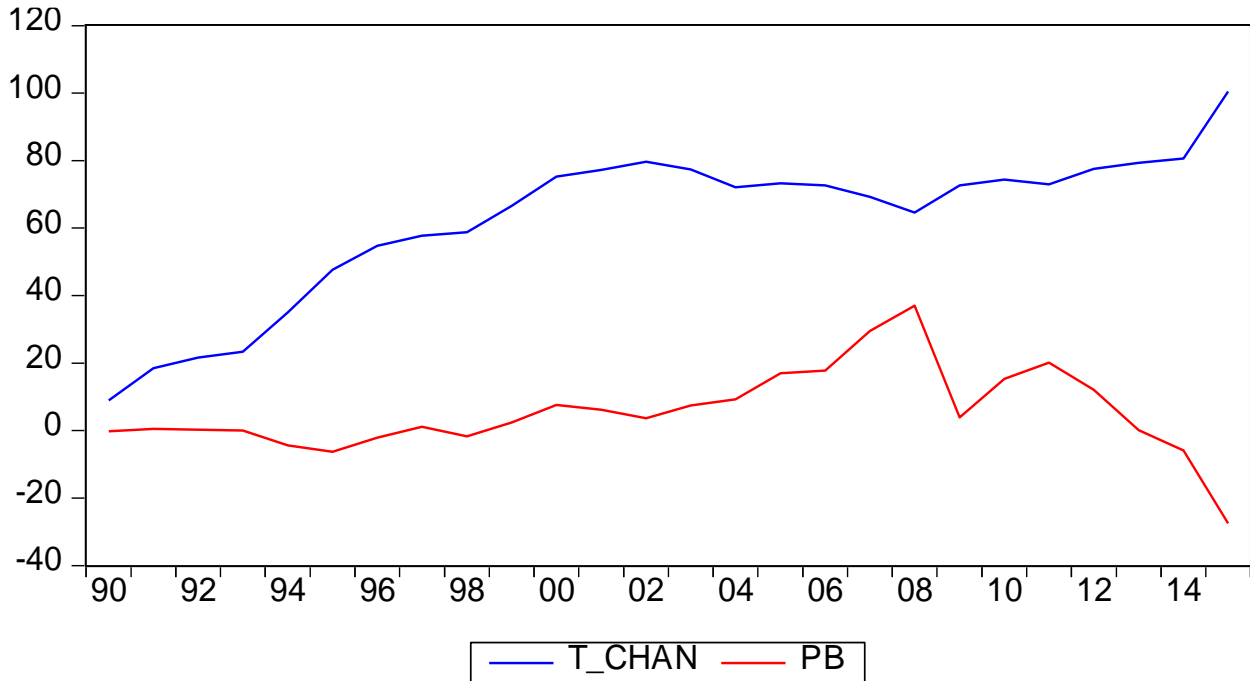
t-statistic: إحصائية ستودنت المحسوبة.

R-squared: معامل التحديد.

F-statistic: إحصائية فيشر

N: عدد المشاهدات

الشكل رقم: (09) أثر تطور سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2015).



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviewse8

خامسا: تقدير النماذج الاقتصادية

1- بالنسبة للنمو الاقتصادي: تشير المعلمة $\beta=0.064$ إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي، إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.064 وحدة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة وكذلك يؤدي

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

إلى إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة، وهذا ما يزيد من الناتج الحدي للموارد وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي نحو الارتفاع.

2- بالنسبة للتضخم: تشير المعلمة $\beta = -0.358$ إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم حيث يشير النموذج إلى أنه كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم بـ 0.358 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى أنه كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وترتفع القدرة التنافسية للاقتصاد لكن في الوقت نفسه يرتفع معه معدل التضخم المحلي، أي ان العلاقة بينهما طردية.

3- بالنسبة للبطالة: تشير المعلمة $\beta = -0.126$ إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف ومعدل البطالة، حيث يشير النموذج إلى أنه كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 0.126 وحدة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يزيد من سعر الواردات وبالتالي تنخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وتوسيع المصانع لتوظيف المزيد من اليد العاملة وبالتالي التقليل في معدلات البطالة.

4- بالنسبة لميزان المدفوعات: تشير المعلمة $\beta = 0.126$ إلى وجود علاقة طردية بين أسعار الصرف ورصيد ميزان المدفوعات حيث يشير النموذج إلى أنه كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.065 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

سادسا: تقييم النماذج إحصائيا

يتم اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط باستعمال معايير إحصائية حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال إحصائية ستودنت (t-statistic)، استخدام إحصائية فيشر (F-statistic) ومعامل التحديد (R-squared).

1- بالنسبة للنمو الاقتصادي:

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات: يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة كما يلي:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

فرضية العدم $H_0: \beta_0 = 0$:

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة t_{cal} وقيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية $v = n - k$ أي $v = 26 - 2 = 24$ ؛ نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم: (11) نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط لنموذج النمو الاقتصادي.

الملاحظة	قيم t_{tab}	قيم t_{cal}	المعلمة
$ t_{cal} < t_{tab} $	1.711	1.160-	α
$ t_{cal} > t_{tab} $	1.711	4.509	β_0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **eviewse8**

بالنسبة لمعلمة الثابت α : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أقل من قيمة t_{tab} وبهذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة.

بالنسبة لمعلمة سعر الصرف β : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أكبر من قيمة t_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول إن معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية $v = 24$ خلال فترة الدراسة.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد R -squared واختبار فيشر F-statistic حيث نلاحظ من نتائج الجدول ما يلي:

معامل التحديد R -squared: بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت متوسطة، حيث بلغ معامل التحديد 0.458 وهذا يعني أن تقلبات أسعار سعر الصرف تفسر حوالي 45.8% من تغيرات معدل النمو الاقتصادي، أما 54.2% من تغيرات النمو الاقتصادي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها ϵ حد الخطأ العشوائي.

اختبار فيشر F-statistic: يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} مع إحصائية فيشر

الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ودرجتي حرية $V_1=k=2$ و $V_2=N-k-1=23$

نلاحظ أن قيمة F_{cal} (20.338) أكبر من قيمة F_{tab} (3.42) ولهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن معلمة سعر الصرف لا تساوي الصفر، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدل سعر الصرف.

2- بالنسبة لمعدل التضخم:

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات:

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدره كما يلي:

فرضية العدم $H_0: \beta_0=0$:

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت

المحسوبة t_{cal} وقيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ودرجة حرية

$v=n-k$ أي $v=26-2=24$

نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم: (12) نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة للتضخم.

الملاحظة	قيم t_{tab}	قيم t_{cal}	المعلمة
$ t_{cal} > t_{tab} $	1.711	9.341	α
$ t_{cal} > t_{tab} $	1.711	6.953-	β_0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات `eviewse8`

بالنسبة لمعلمة الثابت α : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أكبر من قيمة t_{tab} وبهذا نرفض فرضية

العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن الحد الثابت له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية

$\alpha=0.05$ ودرجة حرية $v=24$ خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمعلمة سعر الصرف β : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أكبر من قيمة t_{tab} وبهذا نرفض

فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول إن معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية

عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ودرجة حرية $v=24$ خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد R-squared واختبار فيشر F-statistic حيث نلاحظ من نتائج الجدول ما يلي:

معامل التحديد R-squared: بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت قوية نسبياً، حيث بلغ معامل التحديد 0.668 وهذا يعني أن تقلبات أسعار سعر الصرف تفسر حوالي 66.8% من تغيرات معدل التضخم أما 33.2% من تغيرات معدل التضخم تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها حد الخطأ العشوائي.

اختبار فيشر F-statistic: يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار ككل من خلال

الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} مع إحصائية فيشر

الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجتي حرية $V_1 = k = 2$ و $V_2 = N - k - 1 = 23$

نلاحظ أن قيمة F_{cal} (48.357) أكبر من قيمة F_{tab} (3.42) ولهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن معلمة سعر الصرف لا تساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف.

3- بالنسبة لمعدل البطالة:

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات:

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدره كما يلي:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت

المحسوبة t_{cal} وقيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية

$v = n - k = 26 - 2 = 24$ أي $v = n - k$

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم: (13) نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة للبطالة.

الملاحظة	قيم t_{tab}	قيم t_{cal}	المعلمة
$ t_{cal} > t_{tab} $	1.711	6.605	α
$ t_{cal} > t_{tab} $	1.711	2.032-	β_0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviewse8

بالنسبة لمعلمة الثابت α : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أكبر من قيمة t_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن الحد الثابت له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة حرية $V=24$ خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمعلمة سعر الصرف β : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أكبر من قيمة t_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول إن معلمة سعر الصرف ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ودرجة حرية $v=24$ خلال فترة الدراسة.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد R-squared واختبار فيشر F-statistic حيث نلاحظ من نتائج الجدول ما يلي:

معامل التحديد R-squared: بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت ضعيفة، حيث بلغ معامل التحديد 0.146 وهذا يعني أن تقلبات أسعار سعر الصرف تفسر حوالي 14.6% من تغيرات معدل البطالة أما 85.4% من تغيرات معدل البطالة تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها ϵ_t حد الخطأ العشوائي.

اختبار فيشر F-statistic: يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} مع إحصائية فيشر

الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ودرجتي حرية $V_1=k=2$ و $V_2=N-k-1=23$

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

نلاحظ أن قيمة F_{cal} (4.129) أكبر من قيمة F_{tab} (3.42) ولهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن معلمة سعر الصرف لا تساوي الصفر، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين معدل البطالة ومعدل سعر الصرف.

4- بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات:

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات:

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدر كما يلي:

$$H_0 : \beta_0 = 0 \text{ فرضية العدم}$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة t_{cal} وقيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية $v = n - k = 26 - 2 = 24$ أي

نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم: (14) نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط بالنسبة لميزان المدفوعات.

الملاحظة	قيم t_{tab}	قيم t_{cal}	المعلمة
$ t_{cal} < t_{tab} $	1.711	0.197	α
$ t_{cal} < t_{tab} $	1.711	0.580	β_0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات `viewse8`

بالنسبة لمعلمة الثابت α : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أقل من قيمة t_{tab} وبهذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ونقول أن الحد الثابت ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $V = 24$ خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمعلمة سعر الصرف β : نلاحظ أن قيمة t_{cal} أقل من قيمة t_{tab} وبهذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ونقول إن معلمة سعر الصرف ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية $v = 24$ خلال فترة الدراسة.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد R-squared واختبار فيشر F-statistic حيث نلاحظ من نتائج الجدول ما يلي:

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

معامل التحديد **R-squared**: بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت منعدمة تقريبا، حيث بلغ معامل التحديد 0.01 وهذا يعني أن تقلبات أسعار سعر الصرف تفسر حوالي 1% من تغيرات رصيد ميزان المدفوعات أما 99% من تغيرات معدل البطالة تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها \bar{e}_i حد الخطأ العشوائي.

اختبار فيشر F-statistic: يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار ككل من خلال

الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} مع إحصائية فيشر الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجتي حرية $V_1 = k = 2$ و $V_2 = N - k - 1 = 23$ نلاحظ أن قيمة F_{cal} (0.337) أكبر من قيمة F_{tab} (3.42) ولهذا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 مما يدل على عدم وجود علاقة خطية معنوية بين رصيد ميزان المدفوعات ومعدل سعر الصرف.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

توصلنا من خلال دراستنا الى وجود عدة علاقات نوضحها حسب كل متغير من متغيرات الدراسة كالتالي:

1- بالنسبة للنمو الاقتصادي:

توجد علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث عند تقدير هذه العلاقة من خلال من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى أنه إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة سيتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.064 وحدة.

2- بالنسبة للبطالة:

توجد علاقة طردية كذلك بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل البطالة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعند تقدير هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى أنه إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ 0.126 وحدة.

3- بالنسبة لمعدل التضخم:

أظهر النموذج أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري وهو ما لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن معدلات التضخم لا تتأثر بأسعار صرف الدينار الجزائري، بل ترجع كذلك إلى القرارات التي اتخذتها الحكومة المتعاقبة خلال فترة الدراسة (1990-2015) وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية التي تم رفعها إلى مستويات قياسية سنة 1994، وكذلك الارتفاع الكبير في نمو الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001 حيث بلغ نمو الكتلة النقدية 24.9% بسبب برنامج الانتعاش الاقتصادي.

4- بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات:

أثبتت لنا الدراسة عدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وتطور رصيد ميزان المدفوعات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

إن تخفيض وفق أسلوب المرونات المنصوص عليه من قبل صندوق النقد الدولي يكون صحيحا فقط إذا كان العجز في ميزان المدفوعات طفيفا بحيث تكون قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات ، وعمدا تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات كبيرة جدا وهذا يصعب تحقيقه في الدول النامية مثل الجزائر لأن العرض المحلي غير مرن نتيجة لضعف البنية الاقتصادية، وهذا يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، فمعظم صادرات الجزائر أحادية البضاعة إذ لا تكاد تصدر منتج واحد في أغلب الأحيان يركز على المواد الأولية الاستخراجية حيث أن صادرات السلع تتكون أساسا من المحروقات التي تمثل أكثر من 95%

الفصل الثاني: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

من مجموع الصادرات. بينما قيمة المنتجات لا تشكل سوى نسبة مهمة لا تتعدى بعض المنتجات الفلاحية كالتمر، وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية وبالتالي فإن عملية تخفيض الدينار الجزائري لا تشجع الصادرات مادام الهيكل الإنتاجي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتحكمه عوامل خارجية تتعلق باقتصاديات الدول الأخرى من جهة، وبظروف الطلب العالمي وخاصة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وحجم العرض والطلب العالمي وبالتالي كنتيجة عامة لم يكن لتقلب سعر صرف الدينار أي تأثير على ميزان المدفوعات.

أما تحقيق ميزان المدفوعات للفائض أو العجز خلال فترة الدراسة يعود أساسا الى تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية خاصة بعد سنة 1999.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على كل من البطالة والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتضخم، خلال الفترة (1990-2015) بحيث تم تقدير الدوال محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وكل من النمو الاقتصادي والبطالة بما يتوافق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.
- توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والتضخم وهذا لا ينطبق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.
- لا توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد ميزان المدفوعات وهذا راجع لاعتماد الجزائر على المحروقات التي تتحدد أسعارها بعيدا عن سعر الصرف.

الخاتمة العامة

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، فقمنا بسرد تحليل وصفي لسعر الصرف ثم التطرق إلى مختلف أنظمة الصرف المختلفة من دولة إلى أخرى وكذا معرفة العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي حسب مبادئ النظرية، ليتم بعدها بناء نموذج قياسي اقتصادي لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم وميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- ورد في الفرضية الأولى أن سعر الصرف هو مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا وهي فرضية صحيحة حيث يمثل سعر الصرف نسبة التبادل بين النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية.
- وجاء في الفرضية الثانية أن سعر الصرف يتحدد تبعا لنظام الصرف الثابت أو المرن أو النظام الوسيط وتعتبر هذه الفرضية صحيحة فبعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971 اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف حسب حاجة كل دولة.
- أما الفرضية الثالثة القائلة بأن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من العوامل الموضوعية وغير الموضوعية والتي على أساسها يتحدد سعر الصرف فهي صحيحة وذلك لكون سعر الصرف يتأثر بمجموعة من العوامل الموضوعية وهي تغيرات قيمة الصادرات والواردات وكذا تغيرات معدلات الفائدة.
- الفرضية الرابعة التي تقر بوجود تأثير بين سعر الصرف وباقي متغيرات الاقتصاد الكلي فنقول إنها كانت صحيحة فيما يخص النمو الاقتصادي والبطالة حيث أظهرت النتائج أنهما على

علاقة طردية بسعر الصرف وهو ما يطابق النظرية الاقتصادية وكانت خاطئة فيما يخص ميزان المدفوعات والتضخم.

- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم، وكذلك بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وذلك راجع لاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، فهي تتأثر أكثر بأسعار النفط.

- يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتتمثل أهم انواعه في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

المقترحات:

- على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات نوجزها في النقاط التالية:
- زيادة معدل نمو الصادرات خارج المحروقات عن طريق تحسين نوعيتها بما يتلاءم مع المواصفات والمقاييس الدولية وتحسين القدرة التنافسية للسلع الجزائرية.
 - تفعيل عمليات الإصلاح النقدي والمالي من خلال انتهاج سياسات مالية ونقدية سليمة وفعالة من شأنها أن تقلص حجم الاختلالات الداخلية والخارجية مما يساهم في استقرار سعر الصرف وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني بشكل عام.
 - العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي ليمارس مهامه بصورة فعلية بعد أن وفرتها النصوص والتشريعات ومحاولة دمج السوق الموازية م السوق الرسمية للاستفادة من حجم الأموال الموجودة فيه.
 - العمل على تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ والمباشر على سعر الصرف، والابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف.

- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية وذلك بإعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لذلك، وإعادة توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية خارج مجال المحروقات.

آفاق الدراسة:

في الختام نقترح اكمال البحث من خلال معالجة بعض الدراسات والمواضيع مقترحها كالتالي:

- أثر تقلبات سعر الصرف على حساب رأس المال.
- أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.
- دور الاستثمارات الأجنبية في تصحيح رصيد ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة المراجع بالعربية:

1- قائمة الكتب:

1. عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013.
2. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004.
3. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005.
4. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
5. سعود مشكور جايد العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
6. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
7. عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2009.
8. شكري ماهر كنج، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
9. ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
10. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
11. خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام eviewse، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011.

12. حسام علي داود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج eviewse، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

2-المذكرات والرسائل:

13. مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

14. منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

15. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري، ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.

16. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

17. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

18. بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

3-الملتقيات والمداخلات:

19. آيت يحي سميير، التعويم المدار للدينار الجزائريين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

20. خالد حمادي المشهداني، أحمد حسين إلهيتي، رفاه عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009.

21. فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- قائمة الملتقيات والمداخلات:

22. Hina Chimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, Sukkur Institute of Business Administration, Sukkur, Pakistan, 2014.
23. Zahra Bakhshi, MehrzadEbrahimi, The effect of real exchange rate on unemployment, Shiraz Branch, Islamic Azad University, Shiraz, Iran, 2016, PP 5-6.

ثالثا: قائمة المواقع الالكترونية:

24. www.bank-of-algeria.dz
25. www.ons.dz
26. www.mf.gov.dz
27. www.albankaldawli.org

المخلص:

تتأقش هذه الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف في عدد من متغيرات الاقآصاء الكلي (النمو الاقآصاءي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) خلال الفترة (1990-2015)، مستندة إلى فرضية ترى بأن هناك تأثيرات لتقلبات سعر الصرف في متغيرات الاقآصاء الكلي، إلا ان طبيعة ونمط هذه التأثيرات تحددھا استجابة الحكومة وكذا المؤسسات لهذه التقلبات. استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي بدأ بالمفاهيم الاساسية لأثر تقلبات اسعار الصرف في متغيرات الاقآصاء الكلي، وعزز البحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج القياسي وتوصلنا إلى عدد من النتائج أبرزھا أن هناك علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والنمو الاقآصاءي والبطالة، في حين لا يبدو هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم وكذلك بالنسبة لميزان المدفوعات في الاقآصاء الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقآصاءي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.

summary:

This study discusses the effect of exchange rate fluctuations in some of macroeconomic variables (economic growth, inflation, unemployment, balance of payments) between (1990-2015) based on the view that there are effects of exchange rate fluctuations in macroeconomic variables, but the nature and the style of this effect are determined by the government as well as institutions. Descriptive analytical approach, which started with the principal concept, is used for the effect of exchange rate fluctuations in macroeconomic variables; the search is boosted by using simple linear regression to estimate the standard model. The search have founded a number of results notably that there is a positive relationship between exchange rate and economic growth and unemployment, while it doesn't seem that there is a relationship between the exchange rate and inflation as well as for the balance of payments in the Algerian economy.

Key words : exchange rate, economic growth, unemployment, inflation, balance of payments.